الإجتماع التنسيقي الإقليمي الأوّل

حول تطوير إطار إرشادي عربي للقضاء الصالح (أو الرشيد)

التقرير الختامي

أ. مقدّمة

في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، إنعقد **الإجتماع التنسيقي الإقليمي الأول حول تطوير إطار إرشادي عربي للقضاء الصالح** في بيروت (لبنان) بتاريخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 بدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR).

يأتي هذا الإجتماع في إطار الجهود الهادفة الى تطوير إطار إرشادي عربي للقضاء الصالح، وتنفيذا للبيان الختامي الصادر عن الإجتماع الوزاري المنعقد في بيروت بتاريخ 20 آب/أغسطس 2008،[1] والذي تشكّلت في إثره مجموعة وزراية مصغّرة تضمّ وزراء العدل من الأردن، والسلطة الوطنية الفلسطينية، ولبنان، والمغرب، واليمن؛

وقد شارك في الإجتماع الخبراء الذين انتدبهم وزراء العدل أعضاء المجموعة الوزارية المصغّرة، ليشكّلوا **فريق الخبراء الإقليمي**، بالإضافة إلى مقرّر هذا الفريق وخبراء من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR).[2]

رمى الإجتماع الى عرض فكرة المشروع أمام فريق الخبراء الإقليمي ومناقشة النقاط التي من شأنها أن تفعّل العمل نحو تطوير إطار إرشادي عربي للقضاء الصالح، وصولا الى إقرار الخطة التنفيذية ذات الصلة وإطلاق الأنشطة الآيلة الى وضع هذا الإطار الإرشادي.[3]

ب. ملخّص الإجتماع

السـ

يّد وسيم حرب، المستشار الرئيس لحكم القانون في برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي: بدأ السيّد حرب الإجتماع بالترحيب بالمشاركين منوّها بالمستوى الرفيع والخبرة العلمية التي يتميّزون بها،

[1] تجدون مرفق ربطا البيان الختامي الصادر عن إجتماع بيروت بتاريخ 20 آب/أغسطس 2008.

[2] تجدون مرفق ربطا لائحة بأسماء المشاركين.

[3] تجدون مرفق ربطا جدول أعمال الإجتماع.

ومكرّرا الشكر للسادة وزراء العدل لانتدابهم للمشاركة في اعمال فريق الخبراء الإقليمي الذي سيساهم في عملية تطوير الإطار الإرشادي العربي للقضاء الصالح.

قام السيّد حرب بعد ذلك بتقديم مقرّر فريق الخبراء الإقليمي الذي تمّ إختياره لتنسيق وقيادة أعمال هذا الفريق، وهو السيّد غالب غانم، رئيس مجلس شورى الدولة في لبنان، منوّها بقدرته العلمية المميّزة وبخبرته الكبيرة في مجال حكم القانون مشيرا الى دوره المهمّ في وضع المدوّنة اللبنانية للأخلاقيّات والسلوكيات القضائية ووثيقة الشارقة لأخلاقيّات القاضي.

قدم السيّد حرب بعد ذلك مداخلة تناول فيها النقاط التالية:

1. الإطار العام لهذا الإجتماع – مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية: شرح السيّد حرب أن هذا الإجتماع يندرج في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة التي أطلقها، من منطقة البحر الميّت سنة 2005، رؤساء الوزراء ووزراء عرب من 18 دولة عربية، بالتعاون مع ممثّلين رفيعي المستوى من 12 دولة من دول منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي. هدف المبادرة هو تأمين منتدى حواري يساهم في مدّ جسور التعاون بين الدول العربية ودول منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي من جهة، ويساعد في تطوير قدرة الدول العربية على وضع وتنفيذ سياسات فعّالة لإرساء مبادئ وممارسات الإدارة الرشيدة في هذه الدول من جهة أخرى.

   ثم تناول بعد ذلك هيكلية المبادرة مشيرا الى أن العمل في إطارها انقسم الى ستة مجموعات عمل إقليمية تترأس كل منها دولة عربية تعاونها في الرئاسة دولة أو أكثر من دول منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي. وأشار في هذا الإطار الى أن موضوع الإصلاح القضائي هو أحد أهمّ المواضيع التي تتناولها المبادرة وتتولّاها مجموعة عمل إقليمية برئاسة الأردن المختار من الدول العربية للقيام بهذا الدور بالتعاون مع الولايات المتّحدة الأميركية وفرنسا كرؤوساء مشاركين.

   وفي هذا الإطار، فإن هذا الإجتماع هو احد الانشطة المنبثقة عن أعمال مجموعة العمل الإقليمية ولكنّه يتميّز بكونه ينبثق عن إرادة المجموعة الوزاريّة المصغّرة التي بادرت الى تطوير هذا الإطار الإرشادي.

2. مفهوم القضاء الصالح: انتقل السيّد حرب بعد ذلك الى عرض مفهوم القضاء الصالح الذي تسعى مجموعة العمل الإقليمية (في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة) الى إرساء دعائمه في المنطقة لما له من دور أساسي في إرساء أسس العدالة وحكم القانون، وبالتالي لما له من دور مساهم في تعزيز التنمية الإنسانية. واعتبر السيّد حرب أنّه يوجد حاليا مجموعة كبيرة من المبادئ والمعايير الدولية والإقليمية ذات الصلة بالقضاء تمّ تطويرها بكلّ عناية لتلتقي مع ما توافق عليه المجتمع الدولي. ولكنّها، برأيه، تتّسم بالعمومية وتركّز بشكل أساسي على القاضي الفرد ولا تتناول الجوانب المؤسّسية بشكل كافٍ. وهي تحتاج الى تبويبها وتفصيلها بشكل يسمح بتحديد وتعداد العناصر المختلفة للقضاء الصالح، وإن بقي هذا التحديد والتعداد غير شامل وغير حصري، الا أنّه يتيح، ولو بالحدّ الأدنى، رسم صورة أكثر وضوحا وشمولا حول ماهيّة القضاء الصالح.

   وقد عرض السيّد حرب بسرعة أهمّ الوثائق الدولية والإقليمية المتعلّقة بالقضاء مشيرا الى تركيزها على مبادئ الإستقلالية والنزاهة والحياديّة والكفاءة أو الجدارة وغيرها من المبادئ المتعلّقة بالقاضي الفرد. وأشار السيّد

حرب هنا الى أهميّة مبدأ الفعالية، التي لم يتمّ التطرق اليها بشكل كاف. ومن الأمثلة على مبدأ الفعالية والمسائل المتعلّقة بتنظيم المحاكم، وسير الدعاوى وكلفتها، وتنفيذ الأحكام والوصول الى المحاكم وغيرها من الامور التي تشكّل جزءا أساسيا من مفهوم القضاء الصالح. واعتبر السيد حرب أن غياب المؤشرات، المستمدّة من الممارسات الفعلية، جعل المهتمّين بشؤون الإصلاح القضائي غير قادرين على قياس مدى تحقّق هذه المبادئ في الواقع، وبالتالي أضعف من قدرة هذه الوثائق على المساهمة المباشرة والفعّالة في صنع السياسات الإصلاحية، وبالتالي من دورها في تعزيز الدفع، بصورة عمليّة، نحو الإصلاح القضائي.

3. تبلور فكرة تطوير إطار إرشادي عربي للقضاء الصالح: انطلاقا ممّا تقدّم، شرح السيّد حرب أنّ وزراء العدل من الأردن، والسلطة الوطنية الفلسطينية، ولبنان، والمغرب، واليمن، إدراكا منهم لأهميّة العمل على تعزيز الدفع نحو الإصلاح القضائي وتأمين أرضية صالحة وإطار واضح لهذه الجهود، قرّروا تشكيل مجموعة وزارية مصغّرة في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية (GfD Initiative)، لقيادة مشروع إقليمي لوضع إطار إرشادي عربي للقضاء الصالح. وقد تمّ الإعلان عن هذه الرغبة خلال فعاليات المؤتمر الإقليمي الثاني للعدالة في الدوحة (قطر) بتاريخ 27-28 نيسان/أبريل 2008، وتبلورت بشكل أكثر وضوحاً في شكل بيان ختامي صدر عن الإجتماع الوزاري الذي عقد في بيروت (لبنان) بتاريخ 20 آب/أغسطس 2008 برعاية كريمة من معالي وزير العدل في الجمهورية اللبنانية.

4. مفهوم الإطار الإرشادي وأهمّيته بالنسبة لعملية الإصلاح القضائي: ثمّ شرح السيّد حرب أن الإطار الإرشادي الذي سيتمّ تطويره سيستند الى المبادئ والمعايير الدولية والإقليمية الخاصة بالقضاء. وأنّه سيعمل على تبويبها وتفصيلها الى مؤشرات قابلة للقياس وتدعيمها بأمثلة عملية من واقع الحياة القضائية مستفيدا من التجارب المميّزة في الثقافة العربية بمكوّناتها الدينية والإجتماعية. وأكمل قائلا أنه من المتوقع أن يشكّل آداة فعّالة لقراءة وضع القضاء في الدول العربية بصورة علمية ووفق منهجيات محدّدة، وبالتالي (أ) سيساعد صانعي القرار على تحديد حاجات وأولويات الإصلاح ومجالات تطوير الآداء القضائي من جهة، و(ب) يتيح للمهتمّين قياس التقدّم الحاصل في مجال الإصلاح القضائي بصورة دوريّة ومنهجيّة من جهة أخرى.

واعتبر أنّ ما يميّز هذا الإطار الإرشادي هو المنهجيّات التي سيتمّ تطويرها من أجل تمكين الحكومات والجهات غير الحكوميّة، بما فيها منظّمات المجتمع المدني، من استخدام هذا الإطار الإرشادي لقراءة واقع القضاء بهدف تطويره بما يتناسب مع حاجاته الحقيقية ويتوافق مع ظروف الدولة والمجتمع وضرورات إقامة حكم القانون.

وأشار السيّد حرب في هذا الصدد الى تجربة رصدية أولى قام بها المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، وهو منظّمة عربية غير حكومية، بدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR). وقد جرت هذه التجربة خلال سنتي 2005-2006 حيث تمّ العمل، وللمرّة الأولى في المنطقة والعالم، مع مجموعة كبيرة من الخبراء العرب والدوليين على تطوير مبادئ لرصد وضع القضاء. وقد نجحت هذه التجربة في إخراج إطار من المبادئ الأساسية والمبادئ الفرعية ومنهجيات الرصد المحدّدة التي تمّ بموجبها إعداد تقرير وطني عن وضع القضاء في كل من الأردن، ولبنان، ومصر، والمغرب. كما نجحت هذه التجربة أيضا في إطلاق حوار جدّي شاركت فيه جهات حكومية وغير حكومية حول أهمية المقاربات الرصدية وضرورة تطوير هذه التجربة وتعزيزها.

5. آلية ومنهجيّة تطوير الإطار الإرشادي: قام السيّد حرب بعد ذلك بشرح آلية ومنهجيّة تطوير الإطار الإرشادي شارحا أن ذلك سيتمّ من خلال فريق الخبراء الإقليمي تحت الإشراف الإستراتيجي للمجموعة الوزارية المصغّرة، وبقيادة المقرّر الإقليمي لفريق الخبراء الإقليمي وبدعم مباشر من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) الذي سيشكّل السكرتاريا أو وحدة العمل الإقليمية المؤلفة من السيّد حرب، والسيّد أركان السبلاني كإختصاصي قانوني مع فريق من الباحثين، والسيّدة زهرة بزّي كمعاون إداري.

وشرح السيّد حرب أن هذا العمل سيتمّ على مستويين، المستوى الوطني والمستوى الإقليمي:

- **المستوى الوطني:** يقوم كل عضو من أعضاء الفريق الإقليمي، وهو في الوقت نفسه المنسّق الوطني في دولته، بتطوير ورقة تشمل الإقتراحات الوطنية التي ستساهم في توجيه العمل من أجل وضع الوثيقة الإقليمية، وذلك بالتنسيق المباشر مع وزير العدل في تلك الدولة. وسيقوم هذا الخبير بتطوير هذه الإقتراحات من خلال التشاور مع (1) "المجموعة الوطنية المصغّرة" (National Focus Group) التي سيشكّلها بالتنسيق مع وزير العدل في دولته، على أن يقارب عدد أعضائها الخمسة أعضاء، والتي ستتولى تقديم أفكارها وتعليقاتها من أجل تطوير ورقة الإقتراحات الوطنية من خلال إجتماعات مركّزة و(2) "مجموعة وطنية موسّعة" (National Group) تناقش وتعتمد هذه الإقتراحات في إجتماع وطني قبل رفعها الى المستوى الإقليمي.

  وأشار الى أنّه لا يتوقّع من المجموعة الوطنية المصغّرة أن تجتمع أكثر من مرّتين لإنجاز الدور الموكل اليها. كما أشار الى أنّه يفضّل أن يتم توسيع دائرة المشاركين في المشاورات الوطنية ليضمّ ممثّلين عن الجهات التالية (إذا ما تواجدت):مجلس القضاء الاعلى، والقضاء الإداري، والقضاء العدلي (بشقّيه المدني والجزائي)، والتفتيش القضائي، والمعاهد القضائية، ونقابات المحامين، وجمعيات القضاة، وكليّات الحقوق، ومراكز الأبحاث والدراسات المتخصّصة وغيرها من الجهات التي يتمّ اعتبارها مناسبة ومحفّزة للحوار العلمي والمنهجي المتخصّص.

- **المستوى الإقليمي:** فريق الخبراء الإقليمي الذي يتولّى قيادة أعماله مقرّر إقليمي وينسّق أعماله من أجل تطوير الوثيقة الإقليمية إختصاصي في برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP-POGAR)، استنادا الى الأوراق الوطنية، وفي إطار الإرشاد الإستراتيجي الذي تقدّمه المجموعة الوزارية المصغّرة.

وأشار السيّد حرب ختاما الى أنّه، وبعد الإنتهاء من وضع الوثيقة الإقليمية التي ستشمل المبادئ والمعايير ومؤشرات القياس الخاصّة بالقضاء الصالح، سيتمّ إعتمادها من قبل المجموعة الوزارية المصغّرة وعرضها في مؤتمر موسّع يعقد في باريس في منتصف سنة 2009. وبعد الإعلان عن الوثيقة، سيتمّ العمل على إيداعها لدى جامعة الدول العربية كما سيتمّ العمل على تشجيع السلطات القضائية ووزراء العدل في الدول العربية من أجل اعتمادها كاداة لرصد وضع القضاء. وسيتمّ كذلك تشجيعهم على دعم تطبيق مشاريع رصدية بالإستناد الى هذه الوثيقة في الدول العربية الراغبة بذلك، ما يؤكّد رغبة هذه الدول في ترسيخ جهود الإصلاح القضائي ووضعها

في إطار منهجي وعلمي يساعد صانعي السياسات على تطوير خطط الإصلاح ويساهم في تحسين جودة الخدمات القضائية ووصول الناس الى العدالة.

وختم السيّد حرب مداخلته بالتأكيد على أن هذا النشاط سينطلق من الوثيقة التي قام المركز العربي بتطويرها بدعم من البرنامج خلال سنتي 2005–2006، والتي تحتاج حتما الى التطوير، ولكنّها بحدّ ذاتها نتاج ثلاث سنوات من العمل وعصارة فكر مئات الشخصيات القانونية والقضائية والخبراء من المنطقة العربيّة ومن خارجها. وأكّد أيضا سرور البرنامج بالتعامل مع مقرّر فريق الخبراء الإقليمي، السيّد غالب غانم، مشيرا الى أن عملية التواصل بين المستوى الوطني والمستوى الإقليمي في إطار هذا النشاط ستتمّ عبر برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي الذي شكّل وحدة خاصة لمتابعة ودعم هذا النشاط، تحت إشراف السيّد غانم.

السيّد أركان السبلاني، الإختصاصي القانوني في برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي: قام السيّد السبلاني بتقديم الخطة التنفيذية للمشاركين شارحا الخطوات التي يجب أن يتمّ القيام بها على المستويين الوطني والإقليمي وصولا الى الإنتهاء من تطوير الإطار الإرشادي وعرضه في مؤتمر العدالة في باريس في شهر ايّار/مايو 2009. كما عرض السيّد السبلاني للملفّ البحثي مشيرا الى أنّ هذا الملفّ يضم مجموعة من الوثائق الدولية والإقليمية ذات الصلة بالقضاء، إضافة الى بعض المراجع من بينها مدوّنات سلوك عائدة إلى عدد من الدول العربية. ولفت النظر الى كتاب "القضاء في الدول العربية (الأردن ولبنان ومصر والمغرب)" الصادر عن المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، كونه يضمّ المبادئ الأساسية والمبادئ الفرعية وشروحاتها ومنهجيات الرصد المحدّدة التي تمّ تطويرها من قبل المركز العربي بدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، والتي تمّ بموجبها إعداد تقرير وطني عن وضع القضاء في كل من الأردن، ولبنان، ومصر، والمغرب. كما لفت النظر الى أن هذه المبادئ الأساسية والفرعيّة، الموجودة في الكتاب والموجودة أيضا في الملفّ البحثي، تشكّل نقطة الإنطلاق في عملية تطوير الإطار الإرشادي، بحيث سيتمّ العمل على دراستها على المستوى الوطني وتقديم الإقتراحات عليها ومن ثم تطويرها على المستوى الإقليمي في ضوء الإقتراحات الإقليمية تحت إشراف مقرّر فريق الخبراء الإقليمي وصولا الى الصيغة النهائية لهذا الإطار الإرشادي.

وعلى الأثر فتح باب النقاش وكان هناك إتفاق كامل على أهميّة تطوير هذا الإطار الإرشادي في إطار ما أوصى به وزراء العدل في دولهم. وقد طرح المشاركون مجموعة من المداخلات تمحورت حول مجموعة من المواضيع وانتهت الى النتائج التالية:

1. الخطّة التنفيذية وعامل الوقت: عبّر المشاركون عن رضاهم عن الخطّة التنفيذية التي تمّ تقديمها الا أنهم عبّروا أيضا عن خشيتهم من عامل الوقت باعتبار أن هذا العمل بالغ الأهمية وقد يستغرق وقتا أطول مما هو مخطّط له. وقد انتهى النقاش الى الإتفاق على الخطة التنفيذية مع إدخال تعديلات بسيطة عليها.[4] وقد كان أساس هذا

[4] تجدون مرفق النسخة النهائية للخطّة التنفيذية بعد إدخال التعديلات الطفيفة عليها.

القرار ترسّخ القناعة لدى المشاركين حول أنّ الحجم الاكبر من العمل، كالبحث وتحضير الوثائق، وكتابة محتوى الإطار الإرشادي، سيتمّ على المستوى الإقليمي من قبل خبراء مكلّفين بهذه المهام، بحيث تكون مشاركة الدول مركّزة على إبداء الرأي العلمي وتقديم الإقتراحات والأفكار بناء على وثائق يتمّ إرسالها الى كل خبير من الخبراء الذين يمثّلون الدول المشاركة في المشروع. هذا مع الإشارة الى أن العمل سينطلق من الوثيقة التي تم تحضيرها من قبل المركز العربي في إطار مشروع سابق كونها تشكّل النموذج الأقرب لما يجب أن يتمّ تطويره في إطار هذا المشروع.

2. دور المجتمع المدني في رصد وضع القضاء: لفت أحد السادة المشاركين النظر الى الدور السلبي الذي تلعبه بعض منظّمات المجتمع المدني حين تتناول مواضيع خاصّة بالقضاء، إنطلاقا من خلفيّات سياسيّة، دون معرفة ودراية حقيقية بالمواضيع التي يتناولونها. وقد خلص النقاش بين المشاركين الى اعتبار الإطار الإرشادي الذي يتمّ تطويره، وسيلة فعّالة لإنتاج معرفة معمّقة حول وضع القضاء في الدول العربية التي تعتمده، بحيث يصبح الحوار بين مختلف الأطراف مبنياً على أسس سليمة. وهو يقدّم وللمرّة الأولى، مؤشرات ومنهجيات قياس محدّدة يمكن استخدامها من قبل الحكومات والجهات الحكومية على السواء بحيث يتمّ إفساح المجال للنقد الإيجابي والمبني على اسس موضوعية وعلمية.

3. الإرث القانوني والقضائي والثقافي في المنطقة العربية: أثار المشاركون اهميّة الإستفادة من الإرث القانوني والقضائي والثقافي في المنطقة العربية في إطار إحترام التوافق الدولي حول ماهيّة المبادئ الخاصة بالقضاء والعدالة. وقد تمّ الإتفاق على أن يتمّ إيلاء هذا الموضوع الإهتمام اللازم.

4. العلاقة مع جامعة الدول العربية: لفت أحد السادة المشاركين الى ضرورة توضيح العلاقة بين النشاط المنوي القيام به وبين جامعة الدول العربية. وقد انتهى النقاش الى توضيح أنّ هذا النشاط لا يأتي من ضمن أنشطة الجامعة، بل ينبثق عن رغبة خمس دول عربية أرادت أن تكون رائدة في هذا المجال نظرا لاقتناعها بأهمية الرصد كآداة لتطوير القضاء وتحسين آدائه. وأنّ إقتصار العدد على خمسة دول يساهم في تركيز النقاش وتسهيل التواصل عن بعد، وبالتالي يؤدي الى تفعيل العمل وتركيزه نحو تحقيق نتائج أسرع وأفضل. وتمت الإشارةّ بعد ذلك، الى أنّه، وبعد تطوير الإطار الإرشادي، سيتمّ العمل على إيداع الوثيقة لدى جامعة الدول العربية، ومنظّمة الأمم المتّحدة، وعلى تعميم هذا الإطار الإرشادي على باقي الدول العربية التي يبقى المجال مفتوحا أمامها للإضافة او الحذف كما تريد قبل استخدام الإطار الإرشادي لرصد وضع القضاء فيها.

وقد جرى نتيجة هذا المناقشات الإتفاق على أن يكون إسم الوثيقة "الإطار الإرشادي للقضاء الصالح".

5. آليّة التواصل بين أعضاء فريق الخبراء الإقليمي والمقرّر والبرنامج: ركّز المشاركون على أهميّة أن يكون هناك آلية فعّالة للتواصل بين أعضاء فريق الخبراء الإقليمي وبين الوحدة الإقليمية المشكّلة من قبل المقرّر الإقليمي وفريق خبراء برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي. وقد تمّ الإتفاق على أن يولي البرنامج هذا الموضوع أهميّة قصوى مع التأكيد على أنّه لن يتم توفير الجهد من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التواصل بين الأطراف المعنية بهذا النشاط، مع الطلب من المشاركين أن يطلع الوزراء المعنيين على ما يتمّ القيام به في إطار فريق الخبراء الإقليمي.

السيّد غالب غانم، رئيس مجلس شورى الدولة، مقرّر فريق الخبراء الإقليمي: بد المناقشات قام السيّد غانم بالتعبير عن تقديره للمشاركين وتطلّعه للعمل مع هذا الفريق المتميّز. ثم قام بتقديم مداخلة أعاد التأكيد فيها على أهمّية المشروع بحدّ ذاته، وعلى القيمة المضافة التي تأتي بها الوثيقة المنوي تطويرها. فأشار الى أن أهمّية هذه الوثيقة تكمن في أنّها ستسعى الى تخطّي ما تمّ إنجازه وتطويره حتى الآن من مبادئ ومعايير دولية وإقليمية خاصة بالقضاء، بغية العمل من أجل وضع مؤشّرات محدّدة قابلة للقياس ومستمدّة من أمثلة عمليّة من الواقع. كما رحّب السيّد غانم بالخطة التنفيذيّة مشيرا الى أنّ ما يميّز هذا النشاط هو منهجيته التي تعزز العمل على المستوى الإقليمي ولكنّها تتيح للدول المشاركة أن تقدّم إقتراحاتها بصورة مركّزة إنطلاقا من وثيقة محدّدة هي نتاج سنوات من العمل. وأشار في هذا الصدد إلى أن إقتراحات الدول سوف تدرس بموضوعيّة وجدّية وسوف يتمّ العمل على دمجها بالصورة التي تضمن أكبر قدر ممكن من التناسق بينها (مع حفظ كلّ الإقترحات الوطنية كمرفقات للوثيقة الإقليمية). وأكّد ختاما على سروره بالعمل في خدمة هذا المشروع المميّز مشيرا الى استعداده للعمل بشكل وثيق مع الخبراء ممثّلي الدول من خلال برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

السيّد وسيم حرب، المستشار الرئيس لحكم القانون في برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي: إختتم بعد ذلك السيّد حرب المناقشات بمداخلة شكر فيها المشاركين مؤكدا على أهمّية العمل الذي سيتمّ القيام به كونه سيكون الأوّل من نوعه في المنطقة والعالم وكونه سيعزز مساهمة المنطقة العربية في التوجّه نحو تطوير واستخدام مؤشرات القياس كوسيلة لتطوير الآداء وتعزيز الدفع نحو الإصلاح.

وقد تلا هذا الإجتماع لقاء مع المجموعة الوزارية المصغّرة بحضور وزراء العدل من الأردن، والسلطة الوطنيّة الفسطينية، ولبنان، والمغرب، واليمن. وقد جرى إعلام المجموعة الوزارية بتقدّم العمل، من خلال تلخيص نتائج الإجتماع وتقديم الخطوات التنفيذية التي تمّ الإتفاق عليها.

ج. الخطوات اللاحقة

1. تقوم السكرتاريا أو الوحدة الإقليمية بإرسال التقرير الختامي الى أعضاء فريق الخبراء الإقليمي، مع المرفقات جميعا.
2. تقوم السكرتاريا أو الوحدة الإقليمية بإعداد قرص مدمج يضمّ كافة الوثائق المرجعية وإرساله الى فريق الخبراء الإقليمي (مع إتاحة هذه الوثائق عبر شبكة الإنترنت).
3. يقوم كل عضو من اعضاء فريق الخبراء الإقليمي بإعلام السكرتاريا أو الوحدة الإقليمية، بأسماء "مجموعة العمل الوطنية" التي شكّلها بالتنسيق مع وزير العدل في دولته.

4. يقوم كل عضو من اعضاء فريق الخبراء الإقليمي بعقد إجتماع أوّل لمجموعة العمل الوطنية الأوّل، وفقا لخطة العمل التي سيتم التوافق عليها مع السكرتاريا .

***